

دلالاتُ الواو ووظائفها

في العربية

م.د. أوراس عبد الحسين عبد الله

الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية

الملخص

يرمي هذا البحث الموسوم «دلالات الواو ووظائفها في العربية» إلى استجلاء سلوك الواو في التركيب ، والإبانة عن الدلالات الناشئة عن ذلك ، وتحديد المنحى الوظيفي المتحقق من هذا اللفظ ، بالربط ، والنصب ، والرفع ، والجر ، في ضوء السياق الذي يحرك المقال ، إذ إن هذا الرابط اللفظي له أثر كبير في تماسك النص، وتمتين أو اصر العلاقات في الجمل ، بتلون أنماطه ، وتعدد استعمالاته ، وتنوع دلالاته ، وسمته في المعنى المودى في التركيب وبنية النص ، وهذا ما دعا النحاة إلى تناول موضوعه بالبحث والكتابة والتعليق، وقد يحدو الأمر في بعض الأحيان إلى تقرير الخلاف في تحديد العامل المقتضي للمعنى والأثر الإعرابي في السياق ، مما يفضي إلى تقنين القواعد وتثبيت الأحكام من خلال الاستقراء .

المقدمة

الحَمْدُ لله رَبِّ العالمين، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على خاتم الأنبياء والمرسلين، وآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، وصحبه الغرِّ المنتجبين .

أمَّا بعد ... فهذا بحث عن (الواو) وما تضمنته من معان، وسمته — : "دلالات الواو ووظائفها في العربية"، وهو موضوع تناوله النحويون، وكتبوا فيه، وعلقوا عليه، وتبينوا سلوك الواو في التركيب، والدلالات الناتجة عن ذلك، وبذلوا غاية الجهد في وضع الأصول وتثبيت القواعد من خلال الاستقراء .

ونتج عن ذلك تحديد الوظيفة التي يؤديها هذا اللفظ، من ربط، ونصب، ورفع، وجر، في ضوء السياق الذي يحرك المقال ويوجهه الوجه التي يبغيتها المتكلم فضلاً عن معانٍ أخرى .

ودافعي في هذا الموضوع رغبة في استجلاء جوانبه والكشف عن مكانه والوقوف على الوظائف التي تقوم بها (الواو) . وتحريت الدقة في ذلك من خلال الرجوع إلى المصادر الرئيسية، غير أن تشعب جوانب الموضوع وتكراره، يضع الباحث أمام مادة غير قليلة مما يتطلب وقتاً وجهداً غير قليلين للإحاطة بكل ذلك، لكنني حاولت أن أجمع مضامينه، وأحيط بجوانبه، وكان همي جلّه أن أنواع الأمثلة القادرة على توجيه الموضوع الوجهة التي أراها أنها في حاجة إلى أمثلة من الواقع مما يجري على الألسن وانتهال الأمر من معينه، مما يجعل عناء التأليف قريباً من أهدافه وما يتمخض عنه من وظائف ودلالات . وأياً كان الأمر فإن موضوع البحث يعالج أمرين مهمين يمثلان وحدة دراسية لا تجزئة فيها، وهما يدخلان بضمن الدرس النحوي .

الأمر الأول : (الواو) من جهة تأليفه ونظامه وطبيعته، وما يطرأ عليه في أثناء التأليف .

الأمر الثاني : ما يعرض (للووا) من معانٍ مخصوصة في ضوء مقتضيات الخطاب ومناسبات القول، وعلى هذا الأساس بنيت الموضوع وعليه اعتمدت في استقراء الأحكام . فشرعت بالعمل على منهج اقتضى أن يستقيم في مقدمة ومطالب خمسة وخاتمة، فأماً المقدمة فتضمنت القول عن الموضوع وأسلوب الدراسة، وأماً المطالب الخمسة فانظمت على النحو الآتي :

المطلب الأول : الواو العاطفة معناها وأحكامها .

المطلب الثاني : واوان ينتصب ما بعدهما .

المطلب الثالث : واوان يرتفع ما بعدهما .

المطلب الرابع : واوان ينجرُّ ما بعدهما .

المطلب الخامس : معانٍ أخرى للواو .

وأماً الخاتمة فاشتملت على الخلاصة التي أفضت إليها دراسة البحث .

وبعد ... أتمنى على الله أني أنجزت هذا العمل بأتم هيئة، فإن تقصّي دقائق الصّواب فلله المنّة والفضل، وإن كان غير ذلك فحسبي أني ادخرت وسعاً .

المطلب الأول

الواو العاطفة معناها وأحكامها

أولاً : معنى الواو العاطفة :

الواو من حروف العطف التي تعطف ما بعدها على ما قبلها وتجمعهما أو تشركهما في الفعل وفي الزمن والمكان .

والواو تعد أصل حروف العطف ومعناها الجمع المطلق بين المعطوف والمعطوف عليه واشتراكهما في الفعل زماناً ومكاناً، نحو قولك : جاعني زيدٌ وعمروٌ، فقد حصل الفعل منهما، بمعنى أنهما اشتركا أو اجتمعا في الفعل، وليس فيها ما يدل على أيهما كان أولاً، كما أن الفعل حصل في زمان ومكان واحد (1).

وإن الواو تجمع وتشرك الاسمين في فعل واحد، نحو: قام زيدٌ وعمروٌ، أي حصل منهما القيام، ومرة تجمع الفعلين في اسم، ومرة تجمع مضموني الجملتين فصاعداً في الحصول، نحو : قام زيدٌ ، وقعد عمروٌ، ونحو : زيدٌ قائمٌ، وعمروٌ قاعدٌ (2).

والواو ليست فيها زيادة على معناها فهي تدل على الجمع المطلق وأن دلالتها على الجمع أعم من دلالتها على العطف، غير أن حروف العطف الأخرى توجب مع العطف زيادة في معناها، مثل (الفاء) التي توجب الترتيب و(أو) الشك و(بل) الإضراب، فلما كانت هذه الحروف فيها زيادة في المعنى على حكم الواو أو معناها صارت الواو هي الأصل لأن الواو لا تدل إلا على الجمع وقد تعرى من معنى العطف، كما هو الحال في واو المفعول معه، نحو: استوى الماء والخشبة، وجاء البردُ والطيلاسةُ، إذ نراها في هذين المتلين تفيد معنى الجمع، لأنها نائبة عن (مع) الموضوع لمعنى الاجتماع (3).

وكذلك واو القسم، تفيد معنى الجمع لأنها نائبة عن الباء، والباء تعني الإلصاق، والشيء إذا لاصق الشيء فقد جاء معه، وكذلك واو الحال، نحو : جاء زيدٌ ويده على رأسه، نراها تفيد معنى الجمع، أي حال مصاحبة لذي الحال، فقد أفادها معنى الجمع والاجتماع .

ومما يدل على أنها لا تفيد أو لا تستعمل في مواضع أخرى إلا في الجمع، ولا تفيد الترتيب، نحو قولك : اختصم زيدٌ وعمروٌ، وتقابل بكرٌ وخالدٌ، فنرى أن الترتيب هنا ممتنع، لأن الخصام والقتال لا يكون عن واحد، ولذلك لا يقع في مثل هذا حروف العطف إلا الواو فلا يجوز نحو : اختصم زيدٌ وعمروٌ، ولا : تقاتل بكرٌ فخالدٌ، لأنك إذا أتيت بالفاء

توجب المهلة بين الأول والثاني، وهذه الأفعال إنما تقع مع الاثنين، أي يجب اشتراك الاسمين فيها⁽⁴⁾.

ومن القرآن ما يدل على أن الواو للجمع المطلق ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾⁽⁵⁾، وقوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾⁽⁶⁾، والقصة واحدة، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَمْرِيُمْ أَقْنِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾⁽⁷⁾، والمعلوم أن الركوع قبل السجود، فلو كانت للترتيب للزم تقديم الركوع على السجود .

وكون الواو لمطلق الجمع إنما هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها تفيد الترتيب⁽⁸⁾، وردَّ بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾⁽⁹⁾، فلو كانت الواو دالة على الترتيب - كما يقول الكوفيون - لكان هذا الكلام اعترافاً من الكفار بالبعث بعد الموت، لأن الحياة المرادة من (نحيا) تكون حينئذ بعد الموت، وهي الحشر، ومساق الآية وما عرف من حالهم ومرادهم دليل على أنهم منكرون له، فالمراد من الحياة في قولهم (ونحيا) هي الحياة التي يحيونها في الدنيا، وهي قبل الموت قطعاً، فدللت الآية على أن الواو لا تدل على الترتيب، لأن المعطوف سابق في الوجود على المعطوف عليه .

ثانياً : أحكام الواو العاطفة :

تعطف الواو الشيء على صاحبه، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَجْبَنَهُ وَأَصْحَبَ السَّفِينَةَ ﴾⁽¹⁰⁾، وعلى سابقه نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴾⁽¹¹⁾، وعلى لاحقه نحو قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾⁽¹²⁾.

ومن أحكامها أيضاً اقترانها بـ (إمّا) نحو : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾⁽¹³⁾، وتقترب بـ (لا) إن سبقت بنفي ولم تُقصد المعية نحو : ما قام زيدٌ ولا عمروٌ، لتفيد أن الفعل منفي عنها في حالتها الاجتماعية والافتراق، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰ ﴾⁽¹⁴⁾، ولا يجوز نحو : ما اختصم زيدٌ ولا عمروٌ، لأنه للمعية .

ومنها اقترانها بـ (لكن) نحو : ﴿ وَلَكِنْ رَّسُولَ اللَّهِ ﴾⁽¹⁵⁾.

وعطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتجاج إلى الربط نحو : مررت برجل قائم زيدٌ وأخوه ، ونحو : زيدٌ قائمٌ عمروٌ وغلأمه .

وعطف العقد على النيف نحو : أحد وعشرون، وعطف الصفات المفارقة مع اجتماع

منعوتها كقوله:

بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٌ حَزِينٌ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي (16)

وعطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو قوله :

إِنَّ الرِّزِيَّةَ لَأَ رَزِيَّةً مِثْلَهَا فَقَدَانُ مِثْلُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٌ (17)

وعطف ما لا يستغنى عنه كما مر : اختصم زيدٌ وعمرو، و: اشترك زيدٌ وعمرو .

وعطف العام على الخاص وبالعكس، نحو قوله تعالى : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ

دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ (18).

وكذلك عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى

واحد نحو قوله:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَرَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعِيُونَا (19)

أي وكحلن العيون، والجامع بينهما التحسين .

ومنها أيضاً عطف الشيء على مرادفه نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُرْبِي

إِلَى اللَّهِ ﴾ (20)، وقوله : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ (21).

وعطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله :

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ (22)

وعطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى : ﴿ وَأَمْسَحُوا بُرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ (23).

المطلب الثاني

واوان ينتصب ما بعدهما

أولاً : واو المفعول معه :

هي الواو المتضمنة معنى (مع) الواقعة قبل كل اسم سبقه فعلٌ أو شبهة، ويكون

الفعل لازماً أو منتهياً في المتعدي .

وتدل الواو على أن ما بعدها قد لازم اسماً قبلها، وصاحبه زمن وقوع الحدث .

والمفعول معه يكون فضلة، ويلزم مع بعض الأفعال أن يكون عمدة، نحو : اشترك

محمود وحامد، فالمفعول معه هنا عمدة، لأن الفعل (اشترك) يقتضي أن يكون فاعله متنى

أو جمعاً، لأنه لا يقع إلا من اثنين أو أكثر، فلا بد من التعدد، ولو بطريقه العطف (24).

قال سيبويه (ت180هـ) : «هذا باب ما يَظْهَرُ فِيهِ الْفِعْلُ، وَيَنْتَصِبُ فِيهِ الْإِسْمُ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ وَمَفْعُولٌ بِهِ، كَمَا انْتَصَبَ نَفْسَهُ فِي قَوْلِكَ: امْرَأً وَنَفْسَهُ، وَذَلِكَ قَوْلِكَ: مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ ... إِنَّمَا ارْتَدَّتْ مَا صَنَعْتَ مَعَ أَبِيكَ»⁽²⁵⁾.

وينتصب المفعول معه بالفعل أو شبهه نحو : سيرى والطريق مسرعة، أي سيرى مع الطريق، فالطريق منصوب بسيرى، وكذلك ينتصب بشبه الفعل، نحو : زيدٌ سائر والطريق، أعجني سيرك والطريق، فالطريق منصوب بـ(سائر) و (سيرك)، وهذا مذهب سيبويه لأن حروف العطف تباشر الأفعال مباشرتها الأسماء، والحروف التي تباشر الأسماء والأفعال لم يجز أن تكون عاملة، إذ العامل لا يكون إلا مختصاً بما يعمل فيه، ولهذا لم تعمل الواو شيئاً فيما بعدها، وكان ما بعدها منصوباً بالفعل الذي قبلها .

وقال سيبويه : «والواو لم تغيّر المعنى، ولكنها تُعْمَلُ فِي الْإِسْمِ مَا قَبْلَهَا، وَمِثْلُ ذَلِكَ: (مازلتُ وزيداً[حتى فعل]، أي مازلتُ بزيد حتى فعل، فهو مفعولٌ به، ومازلتُ أسيرُ والنيل، أي مع النيل، واستوى الماء والخشبة، أي بالخشبة، وجاء البردُ والطيايسة، أي مع الطيايسة»⁽²⁶⁾.

ومذهب جمهور البصريين أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه، وذلك بتوسط الواو التي تتضمن معنى (مع) وقد جيء بالواو بعد الفعل لتوصله إلى المفعول معه، لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها، كما ضعفت حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ولهذا جيء بالواو لتقوية الفعل إلى الوصول أو التعدي على المفعول، فإذا قلت : استوى الماء والخشبة، فالأصل استوى الماء مع الخشبة، لأن (الواو) و (مع) يتقارب معناهما وذلك أن معنى (مع) الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها، وتضمه إليها فأقاموا (الواو) مقام (مع) لأنها أخف لفظاً وتعطي معناه، ولهذا نصب الفعل المفعول معه بتوسط الواو التي بمعنى (مع)، ولم يعمل الفعل في الواو لأن الواو ليست اسماً حتى يعمل فيها الفعل كما عمل في (مع) النصب، فانتقل العمل إلى ما بعد الواو⁽²⁷⁾.

ومذهب الأخفش (ت215هـ) أنه منصوب انتصاب الظروف، قال : وذلك أن الواو في قولك : قمت وزيداً ، واقعة موقع (مع)، فكأنك قلت : قمت مع زيد، فلما حذف (مع)، وقد كانت منصوبة على الظرف، ثم أقمت الواو موقعها، وقد كانت منصوبة بـ (قمت) نفسها، بلا وساطة، فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو جارياً مجرى انتصاب الظروف، والظروف مما تتناولها الأفعال بلا وساطة حرف، لأنها مقدرة بحرف الجر⁽²⁸⁾.

وذهب الزجاج (ت311ه) إلى أنه منصوب بإضمار فعل بعد الواو، فقال : إنك إذا قلت : ما صنعت وزيداً، إنما تنصب زيداً بإضمار فعل، كأنه قال : ما صنعت ولا بست زيداً، وذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في مفعول بينهما الواو (29).

وذهب الكوفيون في المفعول معه أنه منصوب على الخلاف، قالوا : وذلك إذا قلنا : استوى الماء والخشبة، لا يحسن تكرار الفعل فيقال : استوى الماء واستوى الخشبة، لأن الخشبة لا تكون معوجة فتستوي، فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف، وقالوا هذه قاعدتنا في الظروف نحو قولك: زيدٌ عندك، والصواب ما ذهب إليه سيبويه، من أن العامل الفعل الأول لأنه وإن لم يكن متعدياً فقد قوي بالواو الثابتة عن (مع) فتعدى، كما تعدى الفعل المقوَّى بحرف الجر، نحو : مررت بزيدٍ، إلا أن الواو لا تعمل لأنها في الأصل عاطفة، والعاطفة فيها معنيان، العطف والجمع، فلما وضعت موضع (مع) خلعت عنها دلالة العطف، وبقيت دلالة الجمع فيها (30).

وما ذهب إليه الأخفش من أن ما بعد الواو منصوب على الظرف ضعيف، لأن قولك: استوى الماء والخشبة، وسرت والنيل، وكنت وزيداً كالأخوين، ليست الأسماء فيها ظرفاً، فلا تنتصب انتصابها.

وما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بإضمار فعل ضعيف أيضاً، وقوله الفعل لا يعمل في مفعول بينهما الواو فاسدٌ؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل بوجوده، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه، وأن المفعول معه قد تعلق بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو فينبغي أن يعمل مع وجودها نحو: ضربت زيداً وعمراً، فيعمل الفعل في (عمرو) بتوسط الواو لما اقتضاه المعنى.

وما ذهب إليه الكوفيون فضعيف جداً لأن المفعول معه إن كان منصوباً على الخلاف لوجب انتصاب الأول؛ أما قبل الواو أيضاً، لمخالفته الثاني، فلا يجوز النصب على الخلاف لأن المفعول معه منصوب بتعدية الفعل أو شبهه بتوسط الواو، التي بمعنى (مع) وليست واو العطف، التي توجب الاشتراك في الفعل، وإنما هي الواو التي بمعنى (مع) لأنها توجب المصاحبة، فإذا عطفت بالواو شيئاً على شيء دخل في معناه ولا توجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقارنة، كقولك : قام زيدٌ وعمروٌ، فليس أحدهما ملابساً للآخر، ولا مصاحباً له، وإذا قلت : ما صنعت وأباك، فإنما تريد: ما صنعت مع أبيك، وكذلك إذا قلت : استوى الماء والخشبة، ومازلت أسير والنيل، يفهم منه المصاحبة

والمقارنة، وإن استوت الخشبة مع الماء ليس بمعنى استقامت، وإنما المعنى : الماء قام بفعل الاستواء حتى وصل إلى الخشبة، أي وصل بالعلو إلى الخشبة فصارت الخشبة مفعولاً معه، أي وقع عليها فعل الماء (31).

ومن شواهد سيبويه على ذلك قوله :

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكَلْبَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ (32)

إذ إنه نصب (بني) بالفعل الذي قبله الذي قوّته الواو النائية عن (مع)، ومعنى هذا البيت أنه يحضهم على الائتلاف والتقارب في المذهب وضرب لهم مثلاً بقرب الكلبيين من الطحال واتصال بعضهما ببعض .

وأما قولهم في قوله تعالى : ﴿ فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ (33)، فإن القراء السبعة أجمعوا على قطع الهمزة وكسر الميم، فيقال : أجمعت على الأمر، وأجمعت، فذهب قوم إلى أنه مفعول معه وكذلك لأنه لا يجوز أن يعطف على ما قبله لأنه يقال : أجمعت شركائي، إنما يقال : جمعت شركائي، وأجمعت أمري فلما لم يجز في الواو العطف جعلوها بمنزلة (مع) مقل : جاء البرد والطيالسة، ويجوز أن تضرر للشركاء فعلاً يصح أن يحمل عليه الشركاء، ويكون تقديره : فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم (34)، كما قال :

يَا بَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا (35)

يريد متقلداً سيفاً ومعتقلاً رمحاً، بمعنى لا يقال : نقلدت الرُمح كما لا يقال : أجمعت الشركاء، أي يجوز فيه النصب على المعية وهي مصاحبة الثاني للأول، ويجوز عطفه إذا قدر الفعل لفظاً، وهو عطف جملة، والواو فيه من جهة المعنى تنص على المصاحبة . وفي قوله : علفتها تبناً وماءً بارداً ، أي وسقيتها ماءً، بمعنى أنه عطف الثاني على الأول، بتقدير فعل .

ويجوز عطف المفعول معه ورفعها على الضمير المنفصل قبله، والضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر، فيجوز العطف عليه، ومنه قوله :

يَا زَبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَيَبَ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ (36)

وفيه رفع (الفخر) عطفاً على (أنت) مع أن الواو بمعنى (مع) ويمتنع النصب لأنه ليس فيه أو قبله فعل يتعدى إليه فينصبه .

قال سيبويه : «إلا أنها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون بعده إلا رفعاً على كل حال. وذلك قولك أنت وشأنك» (37).

وفي قولهم : لو تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِيلُهَا لَرَضِعَهَا، لو أنك عطفت الفصيل على الناقة وقدرت فعلاً بعد الواو لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقة متسبب عن تركك إياهما، وفي هذه الحال يرجح الرفع على العطف ولا يجوز النصب فيه، أما نصبه فلا يجوز تقدير فعل بعد الواو التي بمعنى المعية فينصب على أنه مفعول معه، فيصير به المعنى، لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها (38).

وقولهم : كلُّ رجلٍ وضيَعْتُهُ، وأنتِ ورأيك، فالرفع فيه واجب، وإن قُصِدَتِ الواو فيه المصاحبة، أي المعية لعدم وجود فعل ومعناه .

قال سيبويه : «كأنك قلت : أنتِ وشأنك مقرونان، وكلُّ امرئٍ وضيَعْتُهُ مقرونان، لأنَّ الواو في معنى (مع) هنا، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ» (39).

وأجاز الصيمري (ت275هـ)، نصبه بالخبر المقدر، ويجب على مجيز النصب إضمار الخبر قبل الواو، أي كل رجل مقرون وضيَعته (40).

وينتصب المفعول معه مع (ما) و(كيف) الاستفهاميتين من غير أن يسبقه فعل أو شبهه، نحو : ما أنت زيدا .

ومن ذلك قوله :

فما أنتِ والسيِّرَ في متلفٍ يُبرِّحُ بالذِّكرِ الضَّابطِ (41)

إذ نصب (السيِّر) على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه فعل أو شبهه .

وكذلك في (كيف) نحو قولك : كيف أنت وقصعة من ثريد، إذ انتصب (قصعة) على أنه مفعول معه من غير تقدم أي فعل أو شبهه. ونصب المفعول معه بعد (ما) و(كيف) على أنه هناك فعلاً مضمراً بعدهما، أو لكثرة وقوع الفعل بعدهما، وأن المفعول معه منصوب بفعل مضمّر مشتق من الكون والتقدير : ما كنتِ والسيِّر، وكيف تكون وقصعة من ثريد، (فالسيِّر) منصوب بـ (كنت) المضمرة و(قصعة) منصوبة بـ (تكون) المضمرة .

وقد خرَّجه النحويون، على أن انتصاب المفعول معه مع (ما) و(كيف) لكثرة وقوع الفعل بعدهما، وكذلك بما فيهما من معنى الفعل (42).

قال سيبويه : «وزعموا أنَّ ناساً يقولون : كيف أنت زيدا وما أنت زيدا . وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على ما ولا وكيف، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهرَ حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى، حين حملوا الكلام على

ما وكيف، كأنه قال : كيف تكون وقصعةً من ثريد، وما كنتَ زويداً، لأنَّ كنتَ وتكونُ يقعانِ هاهنا كثيراً ولا يَفْقُضان ما تريد من معنى الحديث . فمضى صدرُ الكلام وكأنه قد تكلمَ بها [وإن كان لم يلفظ بها، لوقوعها هاهنا كثيراً]»⁽⁴³⁾.

ثانياً : الواو التي ينتصب بعدها الفعل المضارع :

ينتصب الفعل المضارع، بعد الواو بإضمار (أن) المخففة بعدها وجوباً، وهذه الواو تكون بمعنى المصاحبة، أي الجمع، وتعد الواو عوضاً عن (أن) المضمره، ودالة عليها، وهي لا تعمل في الفعل النصب، وإنما هي جامعة لمضمون ما قبلها وما بعدها في زمان واحد .

ويشترط في ذلك أن يكون قبل الواو، (أمر)، نحو : زرني أزورك، أو (نهي)، نحو : لاتنه عن خلقٍ وتأتي مثله، أو (استفهام)، نحو : هل تزورني وتعطيني، أو (تمن)، نحو : ليتك عندنا وتكرمنا .

وإذا جاءت الواو بمعنى الحال، جاء ما بعدها مرفوعاً على القطع، وذلك قول السيرافي (ت368ه) نقلاً عن الأصمعي (ت216ه)، أنه كان يقول لم أسمعته وتأتي مثله، أي وهذه حالك، فلا يجوز نصب الفعل المضارع في مثل هذا⁽⁴⁴⁾.

قال سيبويه : «وأنها يُستقبح فيها أن تُشرك بين الأوّل والآخر كما استقبح ذلك في الفاء، وأنها يجيء ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأوّل كما جاء ما بعدها الفاء. واعلم أنّ الواو وإن جرت هذا المجرى فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان»⁽⁴⁵⁾.

وكون الفعل المضارع منصوباً بإضمار (أن) بعد الواو إنما هو مذهب سيبويه، وذلك من قبيل أنها حرف عطف، وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال، فلا تعمل فيها شيئاً، فلذلك وجب أن تقدر (أن) بعدها، ليصح نصب الفعل .

ومن شواهد سيبويه قوله :

ألم أكُ جاركُم ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء⁽⁴⁶⁾

إذ نصب (تكون) بإضمار (أن) بعد الواو، والتقدير : ألم يقع أن أكون جاركُم، وأن تكون بيني وبينكم المودة والإخاء .

وذهب الفراء (ت207ه) من الكوفيين إلى أن النصب في الفعل بعد الواو إنما هو على الخلاف، لأن الواو عطفت ما بعدها على غير شاكلة، نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، إن عطفت الشرب على الأكل، وهذا خلاف بينهما، فلا يجوز الجمع بينهما⁽⁴⁷⁾. ولأن أكل السمك على حد، لهذا استحق النصب عند الفراء على الخلاف .

وذهب الجرمي (ت225هـ) إلى أن الواو هي الناصبة، وهذا القول أبطله المبرد (ت285هـ) بأنها لو كانت ناصبة بنفسها لكانت كـ(أنّ) وكان يجوز دخول حروف العطف عليها، كما ساغ ذلك في واو القسم، لما كانت هي العامل للخفض مكان الباء ساغ دخول حرف العطف عليها، وجاز أن يقال: والله، ووالله⁽⁴⁸⁾.

ولما كانت واو (رُبَّ) أصلها العطف، وكانت دالة على (رُبَّ) المحذوفة، لم يجز دخول العطف عليها، نحو: وَبَلَدَةٌ لَيْسَ لَهَا أُنَيْسٌ؛ بمعنى: ووبلدة، أي لا يجوز ذلك، ولو كانت هذه الحروف هي الناصبة لجاز دخول حرف العطف عليها كما جاز دخولها على واو القسم، ولما امتنع ذلك منها، دل على أن أصلها العطف، ولا تعمل الواو في الفعل شيئاً، إنما هي جامعة ما بعدها مع ما قبلها من غير أي تأثير، والواو عاطفة فقط⁽⁴⁹⁾.

وهذا ما ذهب إليه سيبويه، وبهذا لا يجوز نصب الفعل المضارع إلا أن تكون أن مضمرة بعدها وجوباً⁽⁵⁰⁾.

وقد تعطف الواو فعلاً على اسم ويكون الفعل بعدها منصوباً بإضمار (أنّ) وجوباً، لأن (أنّ) والفعل بعدها في تأويل مصدر، وبهذا تعطف الواو اسماً على اسم، كما في قوله:

لَلْبَيْسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ⁽⁵¹⁾

إذ نصب (وتقرّر) بإضمار (أنّ) بعد الواو ليعطف على (اللبس) لأنه اسم و(تقرّر) فعل، فلم يمكن عطفه عليه، فحمل على إضمار (أنّ) لأن (أنّ) وما بعدها اسم، فعطف اسماً على اسم وجعل الخبر عنهما واحداً، وهو أحب⁽⁵²⁾.

المطلب الثالث

واوان يرتفع ما بعدهما

أولاً : واو الجملة الحالية :

جاءت الواو مع الجملة الحالية لربطها بما قبلها، لأن الحال يجيء فضلاً بعد إتمام الكلام، فاحتيج إلى فضل الرابط، ونعني به واو الحال، التي أصلها الجمع .

والجملة الحالية يجب أن تكون خبرية غير تعجبية، وهي اسمية أو فعلية، نحو : لازمت البيتَ والمطرُ هاطلاً، ولازمتُ البيتَ وقد هطلَ المطرُ، وأن تكون مجردة عن أي علامة تدل على الاستقبال، كـ(السين) ، و(سوف) و(لن) وأدوات الشرط، ورابط الجملة الحالية يكون بالواو أو الضمير أو بهما معاً.

وسميت الواو (واو الحال) لأنها تبين حالة ما قبلها فيما بعدها، نحو : جاء زيدٌ ويدهُ على رأسه، أي أن هذه حالة زيد عندما جاء. وتسمى بواو الابتداء، وعلامتها صحة وقوع (إذ) موقعها، نحو : جاء زيدٌ وعمروٌ قائمٌ، والتقدير إذ عمرو قائم⁽⁵³⁾، وجيء بالواو أو الرابط مع الجملة الحالية لِيُعَلِّقَ الجملة الثانية بالأولى، لأن الجملة كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه .

فإذا وقعت الجملة حالاً، فلا بد فيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها به، لئلا يتوهم أنها مستأنفة، ويعود من آخر الكلام إلى أوله، فيدل على أنه معقول بأوله، كقوله :

نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي ⁽⁵⁴⁾

يصف غائصاً غاص في الماء حتى انتصف النهار رفيقه على شاطئ الماء لا يدري ما كان فيقول: انتصف على الغائص وهذه حال، والواو والهاء في غامره ربطت الجملة بما قبلها حتى جرت حالاً، وقوله :

وَقَدْ أُغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَل ⁽⁵⁵⁾

جعل الجملة (والطير في وكناتها)، حالاً مع خلوها من عائد إلى صاحب الحال بما قبلها اكتفاءً بالواو، رابطاً الجملة الثانية بما قبلها .

وإن صُدِّرَتِ الجملة الحالية بمضارع مثبت لا يجوز اقترانها بالواو، بل تربط بالضمير، نحو : جاء زيدٌ يضحكُ، وجاء عمروٌ تقادُ الجنائبُ بين يديه، وفي هذه الحال لا يجوز دخول الواو، فلا تقول : جاء زيدٌ ويضحكُ، لأن الفعل المضارع المثبت في معنى اسم الفاعل، (ويضحك) بمعنى (ضاحكاً)، وضربتُ زيداً يركبُ، أي (راكباً)، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ﴾ ⁽⁵⁶⁾، أي ماشية وهذه حالها .
ومنه قوله :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ ⁽⁵⁷⁾

والمراد عاشياً ولا حاجة إلى الواو، لما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من مناسبة، وأما الفعل الذي يدل على المستقبل فلا يقع موقع الحال لأنه يدل على شيء سيحدث لم يحدث حتى يبين الحال فلا تقول: جاء زيد سيركب، ولا أقبل محمد سوف يضحك، لأن ذلك توقع أو متوقع منه أن تكون هذه حالته فلا يجوز ذلك ⁽⁵⁸⁾.

ومن شروط الجملة الحالية التي فعلها مضارع مثبت ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه، فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو، ولهذا أجاز القاضي

البيضاوي (ت685هـ) في قوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾⁽⁵⁹⁾، أن تكون جملة ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ حالاً من الضمير المستتر وجوباً في (نعبد)⁽⁶⁰⁾.

وأما تكون جملة المضارع المذكور مقترنة بـ (قد)، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو، نحو قوله تعالى : ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾⁽⁶¹⁾.

إذا شروط هذه الجملة : لخلو الواو منها يجب أن تكون مضارعية، ومثبتة، وأن يتقدم المضارع على كل ما يذكر معه من معمولاته وأن لا يقترن بـ(قد)⁽⁶²⁾.

والفعل المضارع المنفي بـ (لا) تمتع معه الواو أيضاً نحو قوله تعالى : ﴿مَالِكِ لَا أَرَى الْهَدْمَ﴾⁽⁶³⁾.

والمنفي بـ (ما) كقوله :

عَهْدُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيهَةٌ فَمَالِكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيْمًا⁽⁶⁴⁾

لأن الحال، أي الجملة الحالية يجب أن تبين الحال في زمن وقوع الفعل أو حين زمن التكلم به.

والمضارع المنفي بـ (لم) لا بد فيه من الواو لأنه بمعنى الماضي، والماضي تدخل عليه (قد) لتقريبه من الفعل المضارع، لذلك تدخل الواو وهي علامة الحالية نحو : لم يضرب، بمعنى : ضرب، وقد ضرب، جعلته بمعنى (ضارب) كالفعل المضارع المثبت، فجاز دخول الواو عليه وهو منفي⁽⁶⁵⁾.

والفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً لعدم دلالاته عليها، فلا يجوز قولك : جاء زيدٌ ضحك، في معنى (ضاحكاً)، فإن جاءت (قد) جاز أن يقع حالاً لأن (قد) تقربه من الحال فتقول : جاء قد ضحك، فيجوز دخول الواو الحالية على الماضي نحو : أقبل زيدٌ وقد علاه الشيب .

وقوله :

ذَكَرْتُكَ وَالْخَطِيءُ يَخْطُرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهَلْتُ مِنَّا الْمُتَقَفَّةَ السَّمْرُ⁽⁶⁶⁾

فموضع (قد نهلت) نصب على الحال والتقدير : ناهلة، وقد اقترنت بالواو الحالية . وإذا كان الماضي بعد (إلا) فيجوز الضمير من دون الواو، نحو : ما لقبته إلا أكرمني، ونحو قوله تعالى : ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ سَاهِبِينَ﴾⁽⁶⁷⁾.

لأن دخول (إلا) في الأغلب على الأسماء، فهو بتأويل : إلا مكرماً لي، فصار كالمضارع المثبت، وقد يجيء مع الواو و(قد) نحو قولك : ما لقبته إلا وقد أكرمني، ومع

الواو وحدها، نحو : ما لقيته إلا وأكرمني، لأن الواو مع (إلا) تدخل في حيز المبتدأ نحو : ما رجل إلا وله نفس أمارة، ولم يسمع فيه (قد) من دون الواو نحو : ما لقيته إلا وقد أكرمني⁽⁶⁸⁾.

وبقية الجمل التي لا يجوز اقترانها بالواو الحالية هي الجملة المعطوفة على حال قبلها نحو قوله تعالى : ﴿ فَجَاءَهَا بِأَسْنَابَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾⁽⁶⁹⁾، والجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾⁽⁷⁰⁾، (لا ريب فيه) حال مؤكدة لمضمون جملة (ذلك الكتاب)، والجملة الفعلية التي فعلها ماض مسبوق بـ(أو) العاطفة⁽⁷¹⁾، نحو قولك: لأضربنه حضر أو غاب، وقوله :

كُنْ لِلْخَيْلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَاً وَلَنَا تَشِيحٌ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَحْنَا⁽⁷²⁾

ثانياً : واو الاستئناف :

وسميت بذلك لاستئناف الكلام بعدها، وهو حرف غير عامل، وما بعدها يبقى مرفوعاً⁽⁷³⁾.

نحو قوله تعالى : ﴿ لِنَبِّئَنَّ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا شَاءَ ﴾⁽⁷⁴⁾.

ونحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن، برفع (تشرب) على الاستئناف .

وفي قراءة من رفع قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَيِّ لَهْءٍ وَيَذَرُهُمْ ﴾⁽⁷⁵⁾.

ونحو قوله تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُكُمْ اللَّهُ ﴾⁽⁷⁶⁾.

المطلب الرابع

واوان ينجرُّ ما بعدهما

أولاً : واو القسم :

أصل واو القسم مبدلة من الباء، لأنهما من مخرج واحد وهما حرفان شفويان، ولأن الباء تعني الإلصاق، والشيء إذا لاصق الشيء فقد جاء معه، والواو بمعنى الجمع فكانتا بمعنى واحد .

وأبدلت الواو من الباء للتخفيف في القسم ولكثرة استعمال ذلك في الحلف وللتوسع في اللغة، ولأن الواو أخف من الباء في حركتها، وكانت الباء هي الأصل في القسم، لأنها تدخل على الضمير، أما الواو فلا تدخل إلا على الظاهر، نحو : بك فلا يجوز وك، فنقول: والله لأقومنَّ، ولهذا قلنا إن الباء هي الأصل⁽⁷⁷⁾.

قال سيبويه : «الواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء، وذلك قولك : والله لا أفعلُ والتاء التي في القسم بمنزلتها، وهي: تالله لا أفعلُ» (78).

ولا يجوز في الواو القسم بها مع الضمير لأن المبدل ينحط عن درجة الأصل، فلذلك لا تدخل إلا على الظاهر، ولا تدخل على المضمر، لانحطاط الفرع عن درجة الأصل لأنه من المرتبة الثانية، والتاء لما كانت بدلاً من الواو وكانت من المرتبة الثالثة انحطت عن درجة الواو فاختصت باسم الله تعالى لكثرة الحلف به، ولم تدخل على غيره . ولهذا نقول إن الباء هي الأصل، والواو مبدلة عنها، لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصلها، ولا يجوز الإضمار مع الواو (79).

ولووا القسم، ثلاثة شروط :

أحدها : أن يحذف فعل القسم معها، فلا يقال : أقسم والله، لكثرة استعمالها في القسم، فهي أكثر استعمالاً من أصلها .

الثاني : ألا تستعمل في قسم السؤال، فلا يقال والله أخبرني، كما يقال في : بالله أخبرني .

الثالث : وهما ما ذكر من أجل أصلها فلا يقال : وك، كما يقال : بك، فلا تدخل على الضمير (80).

وفي قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ وَالزَّيْتُونِ ﴾ (81)، فإن الأولى للقسم وهي تتعلق بمحذوف أما الثانية فهي واو عاطفة عطفت (الزيتون) على (التين) .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ۗ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ۗ ﴾ (82)، فمذهب سيبويه والخليل (ت170هـ) أن المتكررة واو العطف، وقال بعضهم هي واو القسم، والأول أقوى، لأنها لو كانت واو القسم لكانت بدلاً من الباء ولم تغد العطف، وربط المقسم به الثاني وما بعده بالأول، وتقديره : أقسم بالليل، أقسم بالنهار، أقسم بما خلق، فهذه ثلاثة أيمان كل واحد منها مستقل، وكل قسم لا بد له من جواب، ولا يجوز حذف الجواب، ولا يمكن أن نقول أن نجعل لثلاثة أقسام جواباً واحداً، أي جواباً للمجموع، مع أن كل واحد منها لاستقلاله يطلب جواباً مستقلاً، وبهذا نخالف الأصل، فلم يبق إلا أن نقول القسم شيء واحد والمقسم به ثلاثة أقسام والقسم هو الطالب الجواب، لا المقسم به، فيكفيه جواب واحد، فكأنه قال : أقسم بالليل والنهار وما خلق ﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ﴾ (83)، أي أقسم بهذه الثلاثة : إن الأمر كذا، وأيضاً فإنك تقول مصرحاً بالعطف : بالله فانه لأفعلن، وبحياتك ثم حياتك لأفعلن، ولا

تقل: أقسم بالله، أقسم بالنبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لأفعلن، والحمل على ما ثبت في كلامهم أولى، واعتراض على كون واو العطف بلزوم العطف على عاملين، لأن (النهار) إذاً يكون معطوفاً على (الليل)، و(إذا تجلى)، معطوف على: (إذا يغشى)، والعاطف واحد⁽⁸⁴⁾.

ثانياً : واو (رُبَّ) :

تدخل الواو على حرف الجر (رُبَّ)، وهو كثير في الاستعمال فتحذف (رُبَّ) بعدها لفظاً مع إبقاء عملها .

وتعد الواو عوضاً عن (رُبَّ) أو نائبة عنها لأنها تدل على أن (رُبَّ) محذوفة بعدها⁽⁸⁵⁾، والواو عند دخولها على (رُبَّ) تحذف ولكن العمل لـ(رُبَّ) لأن الواو لا محل لها من الإعراب، وهو مبني⁽⁸⁶⁾.

قال سيبويه: «إنها حروف عطف مهملة لا تعمل شيئاً مع أنها نائبة عن رُبَّ ودالة عليها»⁽⁸⁷⁾، مثل قوله:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق⁽⁸⁸⁾

أي: ورُبَّ، والواو عاطفة عند سيبويه، وليست جارة، فإن لم تكن في أول القصيدة أو أول الرجز كقوله:

وليلة نحس يصطلي القوس ربُّها وأقطعه اللاني بها يتنبَّل⁽⁸⁹⁾

فكونها للعطف ظاهر، كما قدر بالعطف في (وقاتم الأعماق) على شيء في نفس المتكلم، أو كأنه قال: رُبَّ هول أقدمت عليه وقاتم الأعماق .

ويوضح كونها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها، كما تدخل على واو القسم نحو: ووالله لولا تمره ما حبيته⁽⁹⁰⁾.

وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنها كانت حرف عطف، وعند دخولها على (رُبَّ) حذفت (رُبَّ) وقامت الواو مقامها، بمعنى صارت قائمة جارة بنفسها، لصيرورتها بمعنى (رُبَّ)، ولا يقدر في (وقاتم الأعماق) معطوفاً عليه لأنه تعسف، وكذلك إذا كان في وسط الكلام نحو: (وليلة نحس)، لا يقدر أنه عاطفاً على الكلام بل هو عندهم بمعنى (رُبَّ)، وجارة مثلها⁽⁹¹⁾.

والواو في هذا الباب واو عاطفة وليست عاملة ولكن تدل على أن (رُبَّ) محذوفة بعدها والعمل لـ (رُبَّ) محذوف لفظاً ومقدر معنى، أما الواو فهي فقط دالة عليها ونائبة عنها، وإن كانت بمعنى (رُبَّ) لجاز دخول حرف العطف عليها، نحو: (ووليلة نحس)،

ولهذا عُدَّتْ حرف عطف نائبة عن (رُبِّ) بخلاف واو القسم فإنها لما لم تكن في الأصل واو العطف جاز دخول واو العطف عليها و(ثم)، نحو: ووالله، فوالله، ثم والله (92).

المطلب الخامس

معان أخرى للواو

أولاً : الواو بمعنى (أو) أو العكس :

لكثرة (أو) في التخيير التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى (الواو) كقوله:

وقالوا : نَأَتْ فَاخْتَرَتْ لَهَا الصَّبْرَ والبُكَاءَ فقلت : البكا أَشْفَى إِذَا لَغَلِيْلِي (93)

ومعناه: أو البكاء، إذ لا يجتمع مع الصبر، ونقول يحتمل أن يكون الأصل، فاختر من الصبر والبكاء، أي أحدهما (94)، و (أو) بمعنى (الواو) عند أمين اللبس كقوله :

جَاءَ الخِيفَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ (95)

أي : وكانت له قدرًا .

وتكون بمعناها في التقسيم نحو قولك : الكلمة: اسم وفعل وحرف، أو الكلمة: اسم أو فعل أو حرف .

وتكون بمعنى باء الجر نحو قولك : أنت أعلم ومالك، أي : بمالك، وبعثُ الشاء شاةً وديرهما .

وبمعنى لام القسم للتعجب، نحو : لله لا يؤخرُّ الأجل، وقولهم في التعجب يعنون في الأمر العظيم الذي يستحق أن يتعجب منه، فلا يقال: لله لقد قام زيدٌ، بل يستعمل في الأمور العظام، نحو: لَتُبْعَنَّ (96).

(واو الإنكار) نحو : أَرَجُلُوهُ، بعد قول القائل : قام الرجل، وهذا إشباع حركة لا غير ونظيرها في الحكاية (مَنُو) (97).

(واو القوافي) كقوله :

مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ سَقِيَتِ الغَيْثَ أَيُّهَا الخِيَامُ (98)

(واو ضمير جماعة المذكر) نحو : الرجال قاموا، والواو هنا تعني علامة ضمير جمع المذكر العاقل، وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم، نحو قوله تعالى :

﴿يَأْتِيهَا التَّمَلُّ أَدْخَلُوا مَسَكِنَكُمْ﴾ (99)، لتوجيه الخطاب إليهم (100).

الواو علامة الرفع في جمع المذكر السالم، وهذه الواو ست علامات الجمع والتذكير، لأن هذا الضرب من الجمع، إنما هو للمذكرين ممن يعقل والسلامة والعلة وعلامة الرفع، وهذا مذهب سيبويه⁽¹⁰¹⁾، نحو : جاء المسلمون، وكذلك علامة رفع في الأسماء الستة، نحو : جاء أبوك وأخوك وحموك، وهي نائبة عن الضمة حالة الإضافة⁽¹⁰²⁾.

ثانياً : الواو الاعتراضية :

«تدخل الواو على (إن) المدلول على جوابها بالمتقدم، ولا تدخل إلا إذا كان ضدّ الشرط المذكور أولى بذلك المتقدم الذي هو كالعوض من الجزاء، من ذلك الشرط، كقولك: أكرمهُ وإن شتمني، فالشتم بعيد من إكرامك للشاتم، وضدّه وهو المدح أولى بالإكرام، وكذلك قوله : اطلبوا العلم ولو بالصين، والظاهر أن الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله : اعتراضية، ونعني بالجملة الاعتراضية : مما يتوسط بين أجزاء الكلام، متعلقاً به معنىً، مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات، كقوله :

فأنت طلاق، والطلاق ألية ثلاثاً، ومن يخرق أعق، وأظلم

وقوله :

وتحتقر الدنيا احتقار مجرّب يرى كل من فيها، وحاشاك، فانيا

وقد تجيء بعد تمام الكلام، كقوله (عليه الصلاة والسلام) : «أنا سيّد ولد آدم، ولا فخر»⁽¹⁰³⁾.

الواو التي تدخل على الف الاستفهام .

تدخل همزة الاستفهام المفيدة للإنكار على واو العطف، كقوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ ﴿١٩﴾ أَوْكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ﴾⁽¹⁰⁴⁾، فقوله : (أو كلما)، عطف على (لقد أنزلنا)، والهمزة لإنكار الفعل وقد يكون الاستفهام للتوبيخ، أو التقدير .

«وذلك قولك - إذا قال القائل : رأيت زيداً عند عمرو - أو هو ممّن يجالسه ؟ استفهمت على حدّ ما كنت تعطف . كأنّ قائلاً قال : وهو ممّن يجالسه، فقال : أو هذا كذا ؟ وهذه الألف لتمكّنها تدخل على الواو، وليس كذا سائر حروف الاستفهام، إنّما الواو تدخل عليهنّ في قولك : وهل هو عندك ؟ فتكون الواو قبل (هل) .

وتقول : وكيف صنعت ؟ ومتى تخرج ؟ وأين عبد الله ؟ وكذلك جميعها إلّا الألف، ولا تدخل الواو على (أم)، ولا (أم) عليها، لأنّ (أم) للعطف والواو للعطف»⁽¹⁰⁵⁾.

(الواو الزائدة) وهي دخولها كخروجها، وقد أثبتتها الكوفيون والأخفش وحمل على ذلك ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾⁽¹⁰⁶⁾، بدليل الآية الأخرى، وقيل : هي عاطفة والزائدة الواو في ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾⁽¹⁰⁷⁾.
وقوله :

وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي الْمَجَالِسِ كُلِّهَا
فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي⁽¹⁰⁸⁾
الواو فيه زائدة دخولها كخروجها⁽¹⁰⁹⁾.

ثالثاً : واو تأكيد لصوق الصفة بموصوفها :

وهي «الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتصافه بها أمرٌ ثابت، وهذه الواو أثبتتها الزمخشري ومن قلده، وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال، نحو : ﴿ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾⁽¹¹⁰⁾... ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾⁽¹¹¹⁾... ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾⁽¹¹²⁾. والمسوغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية أمران، أحدهما خاص بها، وهو تقدم النفي، والثاني عام في بقية الآيات وهو امتناع الوصفية؛ إذ الحال متى امتنع كونها صفةً جاز مجيئها من النكرة، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها، نحو : «في الدار قائماً رجلاً»، وعند جمودها نحو : «هذا خاتمٌ حديداً، ومررت بماء فعدّة رجلاً» ومانع الوصفية في هذه الآية أمران، أحدهما خاص بها، وهو اقتران الجملة بالياء، إذ لا يجوز التفرغ في الصفات، لا تقول: «ما مررت بأحدٍ إلا قائم»، نص على ذلك أبو علي وغيره، والثاني عام في بقية الآيات، وهو اقترانها بالواو⁽¹¹³⁾.

(واو الفصل) وهي اللاحقة (عمرو) في حالتي الرفع والجر، للتفرقة بين (عمر وعمر) نحو أسلم عمر بن الخطاب قبل عمرو بن العاص .
وفي حالة نصب (عمرو) فلا داعي للواو لأنه معرف ينصب بالفتحة والتتوين على الراء وليس على الواو، نحو : قابلت عمراً، بخلاف (عمر) فإنه ممنوع من الصرف فلا ينون نحو : قابلت عمر.

(واو الثمانية) وهي واو زائدة تذكر قبل العدد (ثمانية)، فقد زعم بعض النحويين أن العرب عدت السبعة عدداً تاماً وما بعدها عدداً مستأنفاً تذكر قبله واو لازمة⁽¹¹⁴⁾، نحو ما جاء في القرآن الكريم : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَمَانِيَةٌ ﴾⁽¹¹⁵⁾، بينما الآية قبلها خالية من الواو ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾⁽¹¹⁶⁾.

الخاتمة

- كان المطلب الأول : لدراسة ما يقوم به اللفظ من عطف ما بعده على ما قبله، وجمعهما في مكان وزمان واحد، وكذلك اشتمل على أحكام الواو، مثل عطف على صاحبه وعلى سابقه ولاحقه، وعطف العقد على النيف، وعطف ما حقه التثنية أو الجمع، وعطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر، وعطف الشيء على مرادفه .
- أما المطلب الثاني : فقد اشتمل على واوين ينتصب ما بعدهما، الأولى واو المفعول معه وما تؤديه من معنى، واشتمل على خلاف النحويين في العامل في المفعول معه، وما للواو من معنى في تركيب الجملة، وهل يجوز عطفه ورفعها، وهذا بحسب القراءة للنص، وينتصب المفعول معه مع (ما) و(كيف) من غير أن يتقدم فعل أو شبهه، ولكثرة وقوع الفعل بعدها ، واحتوى القسم الثاني على الفعل المضارع المنتصب بعد الواو، إذ يجب أن تكون الواو بمعنى المصاحبة، أي الجمع، وأن يكون قبل الواو، أمر، أو نهي، أو استفهام، أو تمنّ، وإذا جاءت الواو بمعنى الحال، ارتفع ما بعدها على القطع، وكذلك اشتمل على خلاف بين النحويين على أن الناصب للفعل (أن) المخففة المضمرة أو الواو .
- أما المطلب الثالث : فقد درست فيه واوين ارتفع ما بعدهما :
- القسم الأول : واو الحال، أي واو الجملة الحالية وما تقوم به الواو من ربط الكلام، وبيان للحال، وما تؤديه من معنى، إذ يجب أن تكون الجملة خبرية غير تعجبية، وسميت بواو الحال لأنها تبين حالة ما قبلها فيما بعدها، والقسم الثاني واو الاستئناف.
- أما المطلب الرابع : فقد اشتمل على واوين ينجر ما بعدهما ، وهما واو القسم العاملة للخفض، ولأنها عاملة يجوز دخول حروف العطف عليها، والواو النائية عن (رُبّ) المحذوفة بعدها، والدالة عليها، وهي عاطفة غير عاملة لأنها لا يجوز دخول واو العطف عليها .
- أما المطلب الخامس : فقد تطرقت فيه إلى بعض المعاني الأخرى للواو، منها الواو التي بمعنى (أو) في التخيير والتقسيم، والواو بمعنى الباء، وواو الإنكار والتذكير ، وواو علامة الرفع في جمع المذكر السالم، والأسماء الستة، وغيرها من المعاني .

الهوامش:

- 1) ينظر : المقتضب : 10/1 .
- 2) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 383-382/4 .
- 3) ينظر : التذييل والتكميل : 100-99/8 .
- 4) ينظر : شرح المفصل : 7/5 .
- 5) سورة البقرة ، الآية : 58 .
- 6) سورة الأعراف ، الآية : 101 .
- 7) سورة آل عمران ، الآية : 43 .
- 8) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 382/4 .
- 9) سورة الجاثية ، الآية : 24 .
- 10) سورة العنكبوت ، الآية : 10 .
- 11) سورة الحديد ، الآية : 26 .
- 12) سورة الشورى ، الآية : 3 .
- 13) سورة الإنسان ، الآية : 3 .
- 14) سورة سبأ ، الآية : 37 .
- 15) سورة الأحزاب ، الآية : 40 .
- 16) ينظر : مغني اللبيب : 356/2 .
- 17) ينظر : المصدر نفسه .
- 18) سورة نوح ، الآية : 28 .
- 19) ينظر : مغني اللبيب : 357/2 .
- 20) سورة يوسف ، الآية : 86 .
- 21) سورة البقرة ، الآية : 157 .
- 22) ينظر : مغني اللبيب : 357/2 .
- 23) سورة المائدة ، الآية : 6 .
- 24) ينظر : حاشية الخصري : 200/1 .
- 25) الكتاب : 297/1 .
- 26) الكتاب : 298-297/1 .
- 27) ينظر : شرح المفصل : 439/1 .
- 28) ينظر : المصدر نفسه : 440/1 .

- 29) ينظر : المصدر نفسه .
- 30) ينظر : شرح المفصل : 441/1 .
- 31) ينظر : شرح المفصل : 441/1 ، شرح الرضي على الكافية : 520/1 ، التذييل والتكميل : 107-103/8 .
- 32) ينظر : الكتاب : 298/1 .
- 33) سورة يونس ، الآية : 71 .
- 34) ينظر : شرح المفصل : 442-441/1 .
- 35) ينظر : شرح المفصل : 442/1 .
- 36) ينظر : الكتاب : 299/1 .
- 37) المصدر نفسه .
- 38) ينظر : حاشية الخضري : 202/1 .
- 39) الكتاب : 300/1 .
- 40) ينظر : التذييل والتكميل : 100/8 .
- 41) ينظر : الكتاب : 303/1 .
- 42) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 524/1 .
- 43) الكتاب : 303/1 .
- 44) ينظر : المقتضب : 26/2 .
- 45) الكتاب : 41/3 .
- 46) ينظر : الكتاب : 43/3 .
- 47) ينظر : شرح المفصل : 232/4 .
- 48) ينظر : المقتضب : 25/2 ، شرح المفصل : 233-232/4 .
- 49) ينظر : شرح المفصل : 233/4 .
- 50) ينظر : الكتاب : 41/3 .
- 51) ينظر : المصدر نفسه : 45/3 .
- 52) ينظر : شرح ابن عقيل : 355/2 ، مغني اللبيب : 361-360/2 .
- 53) ينظر : حاشية الخضري : 220/1 .
- 54) ينظر : شرح المفصل : 24/2 .
- 55) ينظر : المصدر نفسه : 25/2 .
- 56) سورة القصص ، الآية : 25 .
- 57) ينظر : شرح المفصل : 26/2 .

- 58) ينظر : المصدر نفسه : 27/2 .
- 59) سورة الفاتحة ، الآية : 4 .
- 60) ينظر : حاشية الخصري : 220/1 .
- 61) سورة الصف ، الآية : 5 .
- 62) ينظر : شرح ابن عقيل : 658/1 .
- 63) سورة النمل ، الآية : 20 .
- 64) ينظر : حاشية الخصري : 220/1 .
- 65) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 44/2 .
- 66) ينظر : شرح المفصل : 27/2 .
- 67) سورة الحجر ، الآية : 11 .
- 68) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 46/2 .
- 69) سورة الأعراف ، الآية : 4 .
- 70) سورة البقرة ، الآية : 2 .
- 71) ينظر : شرح ابن عقيل : 658/1 .
- 72) ينظر : حاشية الخصري : 221/1 .
- 73) ينظر : مغني اللبيب : 359/2 .
- 74) سورة الحج ، الآية : 5 .
- 75) سورة الأعراف ، الآية : 186 .
- 76) سورة البقرة ، الآية : 282 .
- 77) ينظر : المقتضب : 319/2 ، شرح المفصل : 254/5 .
- 78) الكتاب : 217/4 .
- 79) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 300/4 .
- 80) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 300/4 .
- 81) سورة التين ، الآية : 1 .
- 82) سورة الليل ، الآية : 1 .
- 83) سورة نفسها ، الآية : 4 .
- 84) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 306-307/4 .
- 85) ينظر : المصدر نفسه : 297/4 ، حاشية الخصري : 235/1 .
- 86) ينظر : النحو الوافي : 403/2 .
- 87) الكتاب : 315/4 .

- 88) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 297/4 .
89) ينظر : المصدر نفسه : 298/4 .
90) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 297/4 .
91) ينظر : المصدر نفسه : 298/4 .
92) ينظر : المصدر نفسه .
93) ينظر : مغني اللبيب : 358/2 .
94) ينظر : المصدر نفسه .
95) ينظر : مغني اللبيب : 62/1 .
96) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 286/4 .
97) ينظر : مغني اللبيب : 368/2 .
98) ينظر : المصدر نفسه .
99) سورة النمل ، الآية : 18 .
100) ينظر : مغني اللبيب : 365/2 ، شرح المفصل : 380/3 .
101) ينظر : الكتاب : 18/1 ، شرح قطر الندى وبل الصدى : 14 .
102) ينظر : التذليل والتكميل : 157/1 ، 167 .
103) شرح الرضي على الكافية : 98-99 .
104) سورة البقرة ، الآيتان : 99-100 .
105) المقتضب : 307/3 .
106) سورة الزمر ، الآية : 73 .
107) السورة نفسها ، الآية نفسها .
108) ينظر : مغني اللبيب : 362/2 .
109) ينظر : المصدر نفسه .
110) سورة البقرة ، الآية : 216 .
111) السورة نفسها ، الآية : 259 .
112) سورة الحجر ، الآية : 4 .
113) مغني اللبيب : 365-364/2 .
114) ينظر : المصدر نفسه : 362/2 .
115) سورة الكهف ، الآية : 22 .
116) السورة نفسها ، الآية نفسها .

المصادر

- القرآن الكريم .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) ، تح : د.حسن هندأوي ، ج/1-5 ، دار القلم ، دمشق ، ج/6-8 ، كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط/1 ، 1418هـ-1430هـ/1997م-2009م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : الشيخ محمد الخضري (ت1927م) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط/14 ، 1384هـ/1964م .
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت686هـ) ، تح : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط/2 ، 1996م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط/11 ، 1383هـ/1963م .
- شرح المفصل للزمخشري : موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلبي (ت643هـ) ، تح : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط/1 ، 1422هـ/2001م .
- كتاب سيبويه : لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه (ت180هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1385هـ-1388هـ/1966م-1968م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعرأب ، لابن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، نشر دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان .
- المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان .
- النحو الوافي ، مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة : عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، 1960م-1974م .

The References of the letter "O" and its functions in Arabic

.Inst. AWRAAS ABDULHUSSEIN ABDULLAH .PH.D

University of Mustansiriyah
Collage of Basic Education

Abstract

The research entitled "The References of the letter "O" and its functions in Arabic" aims at clarifying the function of the letter "O" in the structure of sentence, and clarifying the references in which they come from, and specifying the functional aspect as a result from this pronunciation through the connection and Alnasub and Aljar .

In light of the context that control the text, This connector has main effect in coherence of the text , the strength of the connection of the sentence components . It is characterized by the meaning it perform , in the text . This makes the grammarians deal with it through the investigation, writing and comment . This may lead to different points of view in specifying the impact thent performs the meaning and analysis in the context .

This leads to establish the structure through the deductive way.